

أهمية تأثير الشمول المالي على جودة الأصول في البنوك التجارية المصرية

دراسة قياسية خلال الفترة 2015-2022

The importance of the impact of financial inclusion on asset quality in Egyptian commercial banks- Standard study during the period 2015-2022-

موصو سراح

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، sarah.moussou@univ-jijel.dz

تاريخ القبول: 2025/11/15

تاريخ الاستلام: 2025/09/15

ملخص:

نتيجة لعدم تماثل المعلومات تشكلت لدى البنوك العديد من القروض المتعثرة، تتعكس بشكل مباشر على جودة الأصول مما يعرض الاستقرار المالي للخطر، تبحث هذه الورقة البحثية عن العلاقة بين الشمول المالي وجودة الأصول، طبقت الدراسة على عينة مكونة من 8 بنوك تجارية مصرية خلال الفترة 2015-2022، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من عدد بطاقات الإئتمان (Cards) وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATMS) على جودة الأصول (NPL) في البنوك المصرية خلال الفترة المدروسة، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لعدد فروع البنك (NB) على جودة الأصول في البنوك محل الدراسة. كلمات مفتاحية: الشمول المالي، جودة الأصول، البنوك التجارية، بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

تصنيف JEL: G21, C21, G29.

Abstract :

As a result of information asymmetry, banks have accumulated numerous non-performing loans, directly impacting asset quality and jeopardizing financial stability. This research paper examines the relationship between financial inclusion and asset quality. The study was conducted on a sample of eight Egyptian commercial banks over the period 2015-2022, using cross-sectional data.

The results of the study showed a negative and significant impact of both the number of credit cards and the number of automated teller machines on quality of assets in Egyptian banks during the period studied, while the study concluded that there was no impact of the number of bank branches on the quality of assets in the banks under study.

Keywords : Financial inclusion, Asset quality, commercial banks, Cross-sectional time series data.

Jel Classification Codes : G29, C21, G21.

1. مقدمة

يكتسب الشمول المالي زخما عالميا وجذب اهتماما متزايدا من الباحثين وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في القطاع المالي، وهو موضوع حديث نسبيا وناشئ في الأدبيات المالية، وقد أصبح أجندة سياسية مهمة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، إن الشمول المالي سهل التعريف والاعتراف، إلا أنه يظل مفهوماً متعدد الأبعاد يمكن وصفه بأنه عملية دمج السكان المستبعدين مالياً في النظام المالي الرسمي، وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، وهذا أيضا يعمل على زيادة النشاط الاقتصادي واستغلال الموارد المتاحة لدى البنوك بكفاءة وفعالية، ولكي تؤدي البنوك التجارية دورها الواسطي بكفاءة في توفير السيولة يجب أن تكون مستقرة، وقد كان استقرار البنوك من أهم أولويات صانعي السياسات الدولية منذ الأزمة المالية العالمية سنة 2008. وكان لمجلس الاستقرار المالي واتفاقية بازل دور أساسي في تعزيز الاستقرار المالي.

في المقابل تعد جودة الأصول من بين المؤشرات الأساسية التي على أساسها يتم تقييم الأداء المالي للبنوك، فهي المرآة العاكسة لقدرة البنك على تحصيل مختلف التزاماته في مواعيد استحقاقها وتقليص نسب الديون المتعثرة، والجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة ظهرت دراسات كثيرة حول الشمول المالي وجودة الأصول لكن تباينت وجهات النظر بين الباحثين والأكاديميين بين مؤيد للدور الإيجابي والمؤيد للدور السلبي.

وضع البنك المركزي المصري العديد من الاستراتيجيات والمبادرات التي تُسهّل وتضمن وصول الأفراد والمؤسسات إلى مختلف الخدمات المصرفية، وقد تزامن هذا التوسع في الشمول المالي في مصر مع تحولات كبيرة في القطاع المصرفي من حيث رقمنة الخدمات المصرفية وتطوير البنية التحتية المالية ورغم الفرص التي يتيحها هذا التوجه كتوسيع قاعدة العملاء وتنويع مصادر الدخل، إلا أنه يثير تساؤلات عديدة حول تأثيره على جودة الأصول في البنوك المصرية، والتي تعد مؤشرا رئيسيا على سلامة واستقرار القطاع المصرفي. من هنا يمكننا استخلاص السؤال المحوري للورقة البحثية:

هل يؤثر الشمول المالي على جودة الأصول في البنوك التجارية المصرية؟.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة ومعالجتها يتم وضع الفرضيات التالية:

- يوجد أثر معنوي لعدد بطاقات الائتمان على جودة الأصول في البنوك المصرية خلال الفترة 2015-2022.
- يوجد أثر معنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي على جودة الأصول في البنوك المصرية خلال الفترة 2015-2022.
- يوجد أثر معنوي لعدد فروع البنك على جودة الأصول في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تقديم الإطار النظري لمفهوم الشمول المالي؛
- تسليط الضوء على جودة الأصول البنكية؛
- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين الشمول المالي وجودة الأصول؛
- بناء نموذج قياسي لتحليل واختبار أثر متغيرات الشمول المالي على جودة الأصول في البنوك المصرية خلال الفترة 2015-2022، باستخدام بيانات البانل؛
- إظهار النتائج التطبيقية وتقديم توصيات عملية للمؤسسات البنكية محل الدراسة، والتي من شأنها تعزيز الشمول المالي كأداة لتحسين جودة الأصول وخفض مخاطر الائتمان.

الدراسات السابقة:

- دراسة (GHASARMA, MUTHIA, M.A. RASYID , SUL, & BOBBY , 2019): تبحث هذه الدراسة في تأثير الشمول المالي على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إندونيسيا. شملت عينة الدراسة 34 بنكاً، باعتمادها على بيانات البانل وخلصت نتائج معالجة البيانات إلى ارتفاع مؤشر الشمول المالي في إندونيسيا بين عامي 2011 و2016، مما يدل على ازدياد عدد المستفيدين من خدمات المؤسسات المالية في إندونيسيا، تشير نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن ارتفاع مؤشر الشمول المالي يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية.
- بحثاً (Frotan & Imran, 2023) من خلال دراستهما عن تأثير الشمول المالي على مخاطر الائتمان في تسعة بنوك تجارية في أفغانستان من سنة 2010 إلى 2021، وقد طبقت هذه الدراسة طريقة العزوم المعممة (GMM) لاختبار وتحليل هذا الأثر، وأظهرت نتائج هذان الباحثان وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد حسابات القروض على مخاطر الائتمان المقاس بالقروض المتعثرة على إجمالي القروض

في البنوك موضع الدراسة، ومع ذلك لا يوجد أثر لحجم الودائع على المخاطر الائتمانية، من ناحية أخرى فإن عدد فروع البنك تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة معنوية، في حين أجهزة الصراف الآلي كان لها تأثير سلبي ودال إحصائياً، سيساهم هذا البحث في مساعدة مجلس إدارة الشمول المالي وصانعي السياسات الحكوميين المعنيين على الاستفادة من النتائج القيّمة لهذه الدراسة أثناء تطوير استراتيجية الشمول المالي المستقبلية بالتعاون مع مديري البنوك لتوسيع نطاق الشمول المالي بما يتماشى مع أهداف البنوك التجارية.

كشفت دراسة (Musau, Muathe, & Mwangi, 2018) عن العلاقة بين الشمول المالي ومخاطر الائتمان والقدرة التنافسية للبنوك التجارية في الموجودة في كينيا، استهدفت جميع البنوك العاملة والمقدرة ب 43 بنكاً تجارياً في كينيا للفترة 2007-2015، تم قياس الشمول المالي باستخدام ثلاثة أبعاد هي: توافر البنوك، وسهولة الوصول إليها، واستخدامها، بينما تم تمثيل مخاطر الائتمان بنسبة القروض المتعثرة، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من توافر البنوك واستخدامها على مخاطر الائتمان، بينما يوجد أثر موجب وإحصائي لبعد سهولة الوصول إلى الخدمات المالية على مخاطر الائتمان للبنوك العاملة في كينيا، كما تبين أن القدرة التنافسية للبنوك تتوسط جزئياً في العلاقة بين الشمول المالي ومخاطر الائتمان.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة وأهم نتائجها، فإنه ما يميز دراستنا الحالية في أنها تسعى إلى إثراء النقاش الأكاديمي حول فعالية وأثره الشمول المالي على جودة الأصول في المنظومة البنكية المصرية، التي تعد هذه الأخيرة من بين أهم الدول العربية التي تسعى جاهدة إلى تعزيز متطلبات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

2. لمحة عامة حول الشمول المالي وجودة الأصول

1.2 الشمول المالي

تعددت المفاهيم الخاصة بالشمول المالي وبالتالي لا يوجد اتفاق على تعريف موحد، حيث أنه حسب البنك الدولي الذي عرف الشمول المالي على أنه "هو حالة يتاح فيها لجميع الأفراد البالغين والشركات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان، والتأمين) بأسعار منخفضة وبشكل مستدام" (بوزادية، 2022، صفحة 452).

وبالتالي يرتبط مفهوم الشمول المالي بزيادة تطور المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لاستقطاب الفئات ذات الدخل

المحدود وربطهم بالنظام المالي، وعليه تعني كلمة الشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع في كل المناطق سواء كانت ريفية أم حضرية، وهذا من خلال الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والبنكية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية (خيرالدين، 2019، صفحة 27).

يتطلب تعزيز الشمول توفر مجموع من الركائز تتمثل أهمها فيما يلي (باسم و زرفة، 2024، صفحة 72):

- دعم البنية التحتية المالية والتكنولوجية لتلبية متطلبات الشمول المالي؛
- حماية العملاء من أجل زيادة ثقتهم في القطاع البنكي، ويتم ذلك عن طريق حصولهم على خدمات بطريقة عادلة وسهلة وذات شفافية؛
- التثقيف المالي ويكون عن طريق إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليًا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب، ومساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطرة.

2.2 جودة الأصول

جودة الأصول في البنوك تعتبر أحد الدعائم الأساسية لنجاح البنك واستقراره، إذ يعبر مصطلح جودة الأصول عن المخاطر الكلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة مختلف الأصول التي يمتلكها، حيث أنه في غالب الأحيان تقوم البنوك بتحديد حجم ونوع أصولها التي من الممكن أن تتعرض لمخاطر مالية، وفي نفس الوقت تحديد المخصصات اللازمة لمعالجة الخسائر المحتملة، وتؤدي الإدارة السيئة إلى تكبد خسائر مالية كبيرة، مما يؤثر بشكل مباشر على ربحية وكفاءة البنك وبالتالي انخفاض جودة الأصول، وبالتالي فإن درجة مصداقية معدلات رأس المال تعتمد على جودة ونوعية الأصول، كما أن تعرض مختلف المؤسسات البنكية لمشكلة القروض المتعثرة تكون بسبب نوعية الأصول التي تديرها وسهولة تحويلها إلى سيولة جاهزة، إذ أن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان التي تأتي نتيجة الأموال المقرضة التي لم يسدد المدين أقساطها المقررة في تاريخ الاستحقاق. (الشحات، السيد أبو الديار، و غزيان الغنزي، 2024، صفحة 1392).

3. علاقة الشمول المالي بجودة الأصول

تدعم هذه الدراسة نظريًا ثلاث نظريات: نظرية النمو المالي، ونظرية الوساطة المالية، ونظرية عدم تماثل المعلومات، طرح Bagehot (1973) نظرية النمو المالي، ووفقًا لهذه النظرية يُهيئ الشمول المالي البيئة للنمو الاقتصادي، تعزز هذه النظرية الاستقرار المالي، مما يُسهل في تسهيل عمل الوسطاء الماليين، علاوة على ذلك تُفسر النظرية الثانية العلاقة بين الشمول المالي ومخاطر الائتمان في المؤسسات المالية (البنوك)، وهي نظرية الوساطة المالية، حيث طرح Diamond هذه النظرية عام 1984 والتي تصف كيفية عمل البنوك كوسيط بين المقترضين والمدخرين، وبصفتها وسطاء ماليين توفر البنوك إمكانية الوصول والتنوع المالي والاستخدام المالي، كما أكدته الدراسات تعرف الوساطة المالية بأنها مدى قدرة المؤسسات المالية على الجمع بين وحدات الإنفاق بفائض ووحدات الإنفاق بعجز، أشار Diamond إلى قدرة البنوك على مراقبة المقترضين بفعالية، وستكون الميزة النسبية هي خفض تكاليف المراقبة (Musau, Muathe, & Mwangi, 2018, p. 206)، كما يمكن لنظرية عدم التماثل أن تكشف عن العلاقة بين الشمول المالي ومخاطر الائتمان، تنص هذه النظرية على أنه في عقد الدين، يمتلك أحد الطرفين معلومات أكثر من الطرف الآخر، وهو ما يُسمى بـ "عدم تماثل المعلومات" طرح Akerlof (1970) هذا المفهوم، ووجد أنه قد يكون من الصعب التمييز بين المدينين الجيدين والسيئيين، إذ نجد أن الشمول المالي هو دخول عملاء جدد، قليلي الخبرة، وكبار السن، إلى القطاعات المالية سيُشكل دخول عملاء جدد تحديات لسوق الدين، مما يُصعب على المقرض تحديد المخاطر بشكل دقيق، مما يُهدد الأداء المالي واستقراره وضعف جودة الأصول، وبالتالي يصعب على المؤسسات المالية معرفة ما إذا كان الشمول المالي أصلًا جيدًا لانخفاض المخاطر (Frotan & Imran, 2023, p. 3).

كما يُعد تأثير الشمول المالي على مخاطر البنوك موضوعًا بالغ الأهمية في الدراسات، هناك ثلاثة وجهات رئيسية في هذه الدراسات: الأولى هي أن الشمول المالي الذي تقوده البنوك يُقلل من مخاطرها إذا استقطبت البنوك عملاء أقل مخاطرة من خلال ضمان امتثال العملاء الجدد للوائح والقواعد الموضوعية "اعرف عميلك"، ومن المتوقع أن يُساعد شرط "اعرف عميلك" البنوك على التخلص من العملاء ذوي المخاطر العالية، مما يُقلل من مخاطر البنوك وبالتالي تعزيز جودة الأصول على مستوى البنوك (Ozili, 2025, p. 99). أما الوجهة الثانية فهي أن الشمول المالي الذي تقوده البنوك يُوفر لها ودائع بتكاليف منخفضة، مما يُقلل من مخاطر التمويل والسيولة والمخاطر الإجمالية، ويُقلل من حافز مديري البنوك على تحمل المزيد من المخاطر (Shihadeh, 2020, p. 68).

وأخيراً أن الشمول المالي الذي تقوده التكنولوجيا المالية يُتيح للبنوك مزايا تحويل المخاطر، إذ لن تُقرض البنوك أموالها للمقترضين ذوي مخاطر عالية، ونتيجةً لذلك سيلجأ هؤلاء المُقترضون إلى مُقرضي التكنولوجيا المالية للحصول على القروض، وسيؤدي هذا إلى نقل مخاطر الائتمان الناتجة من البنوك إلى القائمين في مجال التكنولوجيا المالية إلى تقليل مخاطر البنوك (Ozili, 2025, p. 99). كما أكد (Khan, 2011) أن الشمول المالي يسمح بتنوع الأصول المصرفية الناتجة عن ارتفاع مستويات الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يحد من المخاطر الكلية لمحافظ البنوك المقرضة، نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحافظ الائتمانية للبنك (العراقي و أحمد الأنعمي، 2019، صفحة 106).

علاوة على ذلك كشف (Ahamed & Mallick, 2017) أنه إذا قدم البنك خدماته للأشخاص المصنفين في قاعدة الهرم المالي للاستفادة من الخدمات المالية، فمن المحتمل أن تواجه البنوك التجارية زيادة في مخاطر الائتمان نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة، ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك هذه الفئات ملكية لوثائق الهوية القانونية والضمانات وقابلية تحصيل القروض (GHASARMA, 2019, p. 163). ويرى براساد أن التوسع في الشمول المالي يزيد من المخاطر، بسبب انخفاض معايير الإقراض، والذي كان واضحاً في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يجب تنظيم مخاطر الإقراض (fayza, 2023, p. 3).

4. الدراسة التطبيقية:

1.4 مجتمع وعينة الدراسة

بما أنه دراستنا تستهدف القطاع البنكي في دولة مصر، وبالتالي مجتمع الدراسة يتكون من جميع البنوك العاملة داخل حدود هذه الدولة وعددها 37 بنكاً، وبناءً على معايير محددة من أجل حساب متغيرات الدراسة سواء تعلق الأمر بالمتغير المستقل (الشمول المالي) أو المتغير التابع (جودة الأصول) لا بد من توفر البيانات الكافية لحسابها، تم اعتماد عينة مكونة من 8 بنوك فقط خلال الفترة 2015-2022، واستبعاد باقي البنوك التي لا تتوفر على المعلومات الكافية لإجراء التحليل الإحصائي، كما تم حصر العينة على البنوك التجارية دون البنوك الإسلامية، واختلفت هذه البنوك المختارة من حيث طبيعة الملكية، لتشمل بنوك حكومية وخاصة وأخرى أجنبية، وذلك من أجل ضمان تمثيل مناسب لمختلف فئات البنوك في الدولة المصرية، وبما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

2.4 مصادر جمع المعلومات والبيانات

اعتمدت الدراسة من أجل جمع البيانات والمعلومات على مصدرين أساسيين هما:

- المصادر النظرية: تمثلت في مختلف الكتب والمقالات العلمية المحكمة، التي تم الاستناد عليها في بناء الجانب النظري للدراسة.
- المصادر الثانوية التطبيقية: الاعتماد على التقارير السنوية والقوائم المالية الخاصة بالبنوك محل الدراسة، التي سمحت بحساب متغيرات الدراسة من أجل اختبار الفرضيات.

3.4 النموذج القياسي المعتمد

من أجل معرفة أهمية تأثير الشمول المالي على جودة الأصول في البنوك المصرية خلال الفترة 2015-2022، استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد مستندة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، ويتم عرض هذا النموذج كالتالي:

$$NPL_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cards_{i,t} + \beta_2 ATMS_{i,t} + \beta_3 BR_{i,t} + \beta_4 GDP_{i,t} + \beta_5 Age_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

4.4 متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

بما أن الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو دراسة كيفية تأثير الشمول المالي على جودة الأصول للبنوك التجارية في مصر، فإن متغيرات الدراسة تتجسد في:

المتغير المستقل: هو الشمول المالي وتماشيا مع الدراسات السابقة استخدمت هذه الدراسة ثلاثة مؤشرات معبرة عنه هي: عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنك.

المتغير التابع: جودة الأصول حيث تم التعبير عنه من خلال القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

المتغيرات الضابطة: لمراعاة آثار المتغيرات المحذوفة، تتضمن هذه الدراسة مجموعة من العوامل الخاصة بالبنوك والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير كبير على أدائها. تشمل هذه العوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعمر البنك. والجدول الموالي يوضح ما تم ذكره:

الجدول 1: "متغيرات الدراسة وطريقة قياسها"

المتغير	الرمز	طريقة القياس	الدراسات السابقة	النتيجة المحتملة
المتغير التابع				

أهمية تأثير الشمول المالي على جودة الأصول في البنوك المصرية

موصو سراح

دراسة قياسية خلال الفترة 2015-2022

	(Landry, Gerendawele Ngbase, & Chen Xiao , 2024), (Nwude & Chinedu , 2018)	القروض المتعثرة إجمالي القروض	NPL	جودة الأصول
المتغير المستقل: الشمول المالي				
-	(Joudar & El Ghmari, 2025) ،	عدد بطاقات الإئتمان لكل 100000 بالغ	Cards	عدد بطاقات الإئتمان
-	(karima & chetouane , 2022), (EmadEldeen, 2023)	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ	ATMS	عدد أجهزة الصراف الآلي
-	(Shihadeh, 2020), (Khatib, Ernie , Ayman Hassan , Ibraheem A. , & Al Amosh, 2022)	عدد فروع البنك لكل 100000 بالغ	BR	عدد فروع البنك
المتغيرات الضابطة				
؟	(Musau, Stephen, & Lucy , 2018)	(إجمالي الاستهلاك المحلي + إجمالي الاستثمار المحلي + صافي الصادرات)	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
؟	(Serge, 2024), (Ayele & Keshav , 2025)	عدد سنوات عمل البنك	Age	عمر البنك

المصدر: من إعداد الباحثة

5.4 الدراسة الوصفية

طبقت هذه الدراسة على 8 بنوك تجارية مصرية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022، والجدول الموالي يعرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Mean	Median	S.D.	Min	Max
NPL	7.030	4.294	9.948	0.9775	56.26
Cards	2114	291.3	4236	0.2981	20779
ATMS	2.52	1.464	2.261	0.2534	10.02
BR	0.4029	0.3287	0.2829	0.0998	1.132
GDP	4.663	4.350	1.035	3.300	6.600
Age	75.50	64.00	35.24	36.00	137

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Gretl

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2:

- بلغ متوسط جودة الأصول في البنوك عينة الدراسة 7.03، وبانحراف معياري قدره 9.948 ويعتبر منخفض، أي أن المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك متقاربة فيما بينها، ولقد تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 0.9775 كحد أدنى و 56.26 كحد أقصى.

- قدرت المتوسطات الحسابية لمتغيرات الشمول المالي الممثلة في، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، الديون ب 2114، 2.50 و 0.4029 على التوالي وبانحرافات معيارية بلغت 4236، 2.261، 0.2829.

- المتوسطات الحسابية للمتغيرات الضابطة (الناتج المحلي الإجمالي، العمر) 4,663، 75,0 على الترتيب، كما قدرت انحرافات المعيارية ب 1.035، 31.66.

6.4 الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

يتم الكشف عن مشكل الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية من عدمه عن إجراء خلال إجراء اختبار معامل تضخم التباين VIF حيث إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) أقل أو يساوي 10 فإن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية غير موجودة، أو من خلال واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات التفسيرية، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) القيمة 10 وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من 0.05. وهو كما موضح في الجدول التالي:

الجدول 3: قيمة VIF و Tolerance

Variables	VIF	Tolerance= 1/VIF
Cards	3.99	0.25
ATMS	3.60	0.28
BR	8.40	0.12
GDP	1.05	0.95
Age	1.89	0.53

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Gretl

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن جميع قيم معاملات تضخم التباين (VIF) للمتغيرات التفسيرية أقل من 10، و Tolerance أكبر من 0.05، ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي، وبالتالي لن يتم استبعاد أي متغير.

7.4 اختيار النموذج الملائم للدراسة

يتم اختيار النموذج الملائم للدراسة من خلال المفاضلة بين النماذج الثلاث للبانل بالاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية، والجدول يعرض هذه الاختبارات ونتائجها:

الجدول 4: نتائج اختبارات المفاضلة

الاختبار	نتيجة الاختبار			النموذج الملائم
اختبار فيشر المقيد	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية	نموذج التأثيرات الثابتة
	50.018	2.1953	(0.0000)	
إختبار مضاعف لاغرانج	القيمة		الاحتمال	نموذج التأثيرات العشوائية
	13.0003		(0.0003)	
اختبار Hausman	القيمة		الاحتمال	نموذج التأثيرات الثابتة
	218.164		(0.0000)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Gretl

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه: أنه وفقا لاختبار فيشر المقيد الذي يقوم بالمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة لأن القيمة المحسوبة (50.018) أكبر من القيمة الجدولية (2.1953)، في حين أظهر اختبار مضاعف لاغرانج الذي يقوم بالمقارنة بين النموذج التجميعي والعشوائي أن النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات العشوائية لأن القيمة الاحتمالية له أقل من مستوى المعنوية 5%، وفي الأخير توصلنا بناءا على نتائج اختبار هوسمان إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل للدراسة استنادا لكون أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%. وعليه يتم عرض نموذج الدراسة:

الجدول 5: نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable : NPL			
نموذج الآثار الثابتة			
variables	Coefficient	Std. Error	P-Value
C	-28.9155	16.0798	0.0781*
Cards	-0.0030	0.0003	0.0000***
ATMS	-1.0655	0.4866	0.0331**
BR	-1.6204	11.1034	0.8846
GDP	0.3637	0.4278	0.3992
Age	0.5786	0.2259	0.0134**
R-squared = 0.9112			
AdjR-squared = 0.8904			
F-statistic= 43.6464			
Prob(F-Statistic)=(0.0000)			
Total Panel (balanced) observation :64			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

8.4 فحص جودة النموذج

1.8.4 من الناحية الإحصائية

بلغت نسبة معامل التحديد 91.12%، أي أن مؤشرات الشمول المالي (عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فرع البنك) بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة، تساهم بدرجة كبيرة في تفسير التباين في المتغير التابع بنسبة 91.12%، ما يعكس قوة العلاقة التفسيرية للنموذج المستخدم، كما تعزز هذه النتيجة من أهمية الشمول المالي كعامل مؤثر وفعال في جودة الأصول في البنوك، أما النسبة المتبقية (8.88%) فتفسرها متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج، كما

نلاحظ من خلال النموذج أن $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ تساوي 0.0000 وهي أقل من 0.05، وبذلك نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة أي أن للنموذج معنوية كلية.

2.8.4 من الناحية القياسية: يتم استخدام اختبارين هما:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (**Autocorrelation Test**): من خلال إجراء اختبار **Wooldridge test**، تظهر نتيجة هذا الاختبار كما يلي:

الجدول 6: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Test	Test statistic	Probability value
Wooldridge test	$F(1, 7) = 18.3968$	(0.0036)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Gretl

$\text{Prob} > F = 0.0036$ وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، بالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

- اختبار عدم تجانس التباين (**Heteroskedasticity**): تم استخدام اختبار **Wald test** بهدف التأكد من ثبات التباين للأخطاء من عدمه.

الجدول 7: اختبار عدم تجانس التباين

The statistical test	Chi square value (168)	Probability value
Wald Test	632.149	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Gretl

وفقا لنتائج الاختبار أعلاه نلاحظ أن $p\text{-value}$ أصغر من 5% وعليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود عدم ثبات تباينات الأخطاء للوحدات المقطعية في نموذج التأثيرات الثابتة.

استنادا إلى نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين تبين لنا أن نموذج الدراسة المختار يعاني من هذه المشاكل القياسية، وبالتالي لا بد من معالجتها وتصحيحها، حيث تم استخدام طريقة

Period Weights (PCSE)، يمكن عرض النموذج المصحح كما يلي:

الجدول 8: نموذج التأثيرات الثابتة المصحح

Dependent Variable : NPL
نموذج التأثيرات الثابتة

variables	Coefficient	Std. Error	P-Value
C	-28.9156	16.0159	0.0781*
Cards	-0.0030	0.0003	0.0000***
ATMS	-1.0655	0.4033	0.0109**
BR	-1.6204	10.6770	0.8800
GDP	0.3637	0.4261	0.3973
Age	0.5786	0.2254	0.0132**
Prob(F-Statistic)=(0.0000)			
Total Panel (balanced) observation : 64			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

9.4 مناقشة النتائج

- في الجدول رقم 8 يظهر معامل عدد بطاقات الائتمان ($\beta = -0.0030, P=0.0000 < 1\%$) أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد بطاقات الائتمان وجودة الأصول (مخاطر الائتمان) للبنوك المشكلة لعينة الدراسة خلال الفترة 2015-2022، ويشير معامل التحديد التي تم الحصول عليه في هذا الحالة إلى أن زيادة عدد بطاقات الائتمان بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع جودة الأصول من خلال انخفاض مخاطر الائتمان ب 0.0030 وحدة، على الرغم من أن هذا الأثر ضعيف إلا أنه دال إحصائياً، ويساهم في انخفاض مخاطر الائتمان على مستوى البنوك محل الدراسة وبالتالي ارتفاع حدة الاستقرار المالي وارتفاع جودة الأصول، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية أن إصدار بطاقات الائتمان يمكن أن يكون وفق شروط ومعايير ائتمانية صارمة، حيث يتم منح هذه البطاقات للعملاء الذي يثبتون جدارة ائتمانية مرتفعة وسجلات مالية مستقرة، وهذا من شأنه أن يلعب دور إيجابي على جودة المحفظة الائتمانية للبنك، وتقليل احتمال عدم القدرة على السداد وبالتالي تقليل مخاطر الائتمان التي تتحملها هذه البنوك، وناهيك على ذلك فإن الاعتماد عليها كأداة للدفع المالي من شأنه أن يُعزز من الشفافية والانضباط المالي، ويسهل عملية الرقابة على السلوك المالي للعملاء من قبل البنوك، وخلاصة القول انتشار استخدام بطاقات الائتمان يُعد مؤشراً على توسع الشمول المالي في مصر، وهذا نتيجة تحسن الثقافة المالية والوعي الائتماني للعملاء، وبالتالي عدم الإخلال بجودة

الأصول وسلامة القطاع البنكي، تدعم هذه النتيجة الفرضية التي تنص على وجود أثر معنوي لعدد بطاقات الائتمان على جودة الأصول في البنوك المصرية.

- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي على جودة الأصول للبنوك محل الدراسة، فارتفاع أجهزة الصراف الآلي بوحدة واحدة يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان بـ 1.0655 وحدة وبالتالي تحسين جودة الأصول، ومن هذا المنطلق يمكن تفسير هذا الأثر من منظور البنية التحتية للبنك، حيث تعتبر أجهزة الصراف الآلي عن كفاءة وتطور البيئة المصرفية وإتاحة الخدمات المالية لأكثر عدد من الأفراد لا سيما في المناطق النائية، التي تعاني من ضعف الوسائل البنكية التقليدية، إذ يساعد انتشار هذه الأجهزة في تشجيع الأفراد على الإقبال على هذه الوسائل الحديثة التي تتيح إجراء العمليات البنكية الأساسية مثل السحب، الإيداع، وتحويل الأموال بسهولة وشفافية، هذا كله يساهم في تحسين سلوكهم المالي والتزامهم بالسداد في تاريخ الاستحقاق، وبالتالي انخفاض احتمالات التعثر عن السداد، ومن هذا المنطلق يتم قبول الفرضية التي تقر بوجود أثر معنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي على جودة الأصول في البنوك محل الدراسة.

- وفقا لنموذج الدراسة الذي يظهر وجود أثر سلبي لعدد فروع البنك على جودة الأصول في البنوك محل الدراسة خلال الفترة المدروسة، حيث أن ارتفاع عدد فروع البنك بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان بـ 1.6204، غير أن هذا الأثر ليس له دلالة إحصائية، وعليه يتم رفض الفرضية التي تدعي بوجود أثر معنوي لعدد فروع البنك على جودة الأصول في البنوك المصرية.

- وجود أثر موجب وغير دال إحصائيا للمتغير الضابط الناتج المحلي الإجمالي على جودة الأصول. - أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر إيجابي ومعنوي لعمر البنك على جودة الأصول لعينة من البنوك العاملة في مصر خلال الفترة 2015-2020، وتعد هذه النتيجة ذات جدل واسع خاصة وأنها مناقضة للتوقع الذي يقر بأن البنوك القديمة والأكثر عمرا تتمتع بخبرات وكفاءة في العمل البنكي بمختلف عملياته بالإضافة إلى إدارة المخاطر، إلا أنه يمكن تفسير هذا الأثر الموجب إلى المنح المفرط للقروض من قبل البنك بناء على خبرته الطويلة في هذا العمل، مما ينتج عنه نوع من التسبب

والتساهل في وضع الشروط والقواعد الخاصة بالإئتمان وضعف عملية الرقابة، خاصة في ظل العدد الكبير لمحافظ الإئتمان، مما يزيد من حدة التعرض لمخاطر الائتمان.

10.4 فحص Robustness

حتى نتأكد من قوة النتائج المتوصل إليها سابقا سنقوم بإدخال متغير آخر على نموذج الدراسة وليكن فيروس كورونا (كوفيد- 19)، حيث حصلنا من خلال هذا إضافة هذا العنصر على النتائج التالية:

الجدول 9: فحص Robustness

Dependent Variable : NPL			
Fixed Effect			
variables	Coefficient	Std. Error	P-Value
C	-32.8044	16.8085	0.0566*
Cards	-0.0030	0.0003	0.0000***
ATMS	-1.1031	0.4902	0.0289**
BR	-0.6506	11.2076	0.9539
GDP	0.1877	0.4795	0.6971
Age	0.6393	0.2383	0.0099**
Covid	-1.2153	1.4764	0.4143
R-squared = 0.9124			
Prob(F-Statistic)=(0.0000)			
Total Panel (balanced) observation :64			

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

اتضح لنا من خلال نتائج اختبار Robustness الذي تم من خلاله إدراج متغير فيروس كورونا لسنة 2020 على نموذج الدراسة، بأن النموذج يتميز بدرجة عالية من القوة والصلابة في تقدير نتائج الدراسة، إذ لم يؤثر هذا المتغير على نتائج هذا النموذج.

5. خاتمة

تبحث هذه الدراسة في تأثير الشمول المالي على جودة الأصول لعينة مكونة من 8 بنوك تجارية مصرية خلال الفترة 2015-2022، استخدمت الدراسة بيانات البائل وتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في:

- يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والنمو في القطاع البنكي، لما له من دور فعال في توسيع قاعدة العملاء بالتالي التأثير على جودة الأصول التي بحوزة البنك؛
- تعتبر العلاقة بين الشمول المالي وجودة الأصول علاقة معقدة، تعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاءة السياسات المصرفية، ودرجة الوعي المالي لدى الجمهور ومتانة البنية التحتية للرقابة والإفصاح.
- يوجد أثر سلبي ومعنوي لعدد بطاقات الائتمان على جودة الأصول لدى البنوك التجارية المصرية محل الدراسة؛

- يوجد أثر سلبي ومعنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي على جودة الأصول في البنوك محل الدراسة؛

- لا يوجد أثر لعدد فروع البنك على جودة الأصول في البنوك المشكلة لعينة الدراسة.

الاقتراحات والتوصيات:

وبناءً على النتائج المتوصل إليها قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات للبنوك التجارية والمؤسسات المالية المصرية، أوصت أولاً بأن تسعى البنوك التجارية في مصر إلى تحقيق الشمول المالي مع الحفاظ على جودة الأصول، من خلال تقديم خدمات مصرفية بأسعار معقولة وفي متناول العديد من العملاء في مختلف مناطق الدولة، يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة إصدار عدد بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي، ثانياً في ظل عدم وجود أثر لعدد فروع البنك على جودة الأصول، تُوصى البنوك بتوجيه مواردها نحو الابتكار الرقمي وتوسيع البنية التحتية الإلكترونية بدلاً من التوسع في الفروع التقليدية وهو إجراء لخفض التكاليف. كما يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:

- مقارنة التجربة المصرية مع تجارب دولية أو إقليمية مماثلة؛
- إجراء دراسات مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، لمعرفة ما إذا كانت طبيعة البنك تؤثر في العلاقة بين الشمول المالي وجودة الأصول؛
- إعادة تطبيق الدراسة مع استخدام أبعاد أخرى للشمول المالي وزيادة عدد سنوات الدراسة.

6. قائمة المراجع

- Ayele, A. B. (2025). Financial Inclusion and Bank Performance: Evidence from the Banking Sector in Ethiopia. *Journal of Corporate Finance Research*, 19(1), 54-69.
- EmadEldeen, R. (2023). The effect of financial inclusion on the financial performance of the commercial banks: Empirical study on the developing countries. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*, 14(3), 104-138.
- ayza, C. D. (2023). The reality of the application of financial inclusion and its repercussions on the credit risks in commercial banks in Tunisia during the period 2017-2021. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*, 6(4), 1-8.
- Frotan, Z., & Imran, M. (2023). Impact of Financial Inclusion on Banks Credit Risk in Afghanistan : Empirical Evidence from Afghanistan's Banking Sector. *Kardan Journal of Economics and Management Sciences (KJ EMS)*, 6(1), 1-16.
- GHASARMA, R., MUTHIA, F., M.A. RASYID , U., SUL, A., & BOBBY , A. (2019). THE INFLUENCE OF FINANCIAL INCLUSION ON CREDIT RISKS IN COMMERCIAL BANKS IN INDONESIA. *Jurnal Akuntansi dan Bisnis*, 9(2), 160-166.
- Joudar, F., & El Ghmari, O. (2025). The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability: Evidence from MENA and African Countries Analyzed Using Hierarchical Multiple Regression. *Economies*, 13(5), 1-20.
- karima, m., & chetouane , s. (2022). The Impact of Financial Inclusion on Algerian Banks' Performance -Case Study of BNA Bank-. *Namaa for Economic and Trade Journal*, 6(2), 371-383.
- Khatib, S. F., Ernie , H., Ayman Hassan , B., Ibraheem A. , A., & Al Amosh, H. (2022). Financial Inclusion and the Performance of Banking Sector in Palestine. *economies*, 10(247), 1-15.
- Landry, K. B., Gerendawe Ngbase, H., & Chen Xiao , F. (2024). The Impact of Credit Risk Management on Commercial Banks Performance in Democratic Republic of the Congo. *International Journal of Business and Management Review*, 12(5), 1-20.
- Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L. (2018). Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Financial Research*, 9(1), 203-218.
- Musau, S., Stephen, M., & Lucy , M. (2018). Financial Inclusion, GDP and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Economics and Finance*, 10(3), 181-195.
- Ozili, P. (2025). Financial inclusion in banking: A literature review and future research directions. *Modern Finance*, 3(1), 91-109.

Serge, T. (2024). Institutions in Cameroon The Effects of Financial Inclusion on Financial Performance of Financial Institutions in Cameroon.

International Journal of Economic Policy, 4(3), 12-30.

Shihadeh, F. (2020). The influence of financial inclusion on banks' performance and risk: new evidence from MENAP. *BUSINESS PERSPECTIVES*, 15(1), 59-71.

الزهرة بوزادية. (2022). الشمول المالي الرقمي كآلية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة

كورونا على الدول العربية. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*, 5(1)، 445-464.

بشار أحمد العراقي، و زهراء أحمد النعيمي. (2019). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي

في البلدان العربية. *مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية* (2)، 104-121.

صاولي باسم، و رؤوف زرفة. (2024). أهمية التكنولوجيا المالية كوسيط في العلاقة بين الصناعة

المالية الإسلامية وتنامي الشمول المالي مع الإشارة إلى حالة السوق العالمي للتكنولوجيا المالية

الإسلامية. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*, 7(1)، 62-81.

محمود محمد خيرالدين. (2019). الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية- نماذج دولية-

الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

نظير رياض محمد الشحات، محمد عبد العزيز السيد أبو الديار، و خالد نزال غصيان العنزي.

(2024). تأثير الشمول المالي على مؤشرات جودة الأصول "دراسة قياسية بالتطبيق على البنوك

العامة في جمهورية مصر العربية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*, 4(1)،

1375-1423.